

التعليم في زمن كوفيد-19 في الأردن: خارطة طريق للاستجابة على المدى القصير والمتوسط والطويل

تقرير

التعليم في زمن كوفيد-19 في الأردن: خارطة طريق للاستجابة على المدى القصير والمتوسط والطويل

16 OBSERVATIONS

كتابة: دينا بطشون وياسمين شاهزاده



©مركز الدراسات اللبنانية 2020

مقدمة

تعرض تعليم **أكثر من مليوني طالب وطالبة في الأردن** في المدارس الحكومية والخاصة ومدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) للاضطراب، وذلك منذ إغلاق المدارس في منتصف آذار/مارس 2020. مع انتشار كوفيد-19، اتخذ الأردن قراراً سريعاً بتطبيق حظر للتجول ومواصلة التعليم عبر تقديم المحتوى التعليمي عن بُعد. طورت وزارة التربية والتعليم خطة استجابة سريعة لأهمية عدم انقطاع سير العملية التعليمية لمد الطلاب والطالبات بشعور استكمال الحياة الطبيعية، وكذلك للحد من خطر تسربهم من التعليم. الكمال عدو الجيد، لذا أطلقت تدخلات عدّة كاستجابة لاستكمال عملية التعليم بشكل سريع بالرغم من مواجهة المنظومة التعليمية لعدد من التحديات.



يهدف هذا التقرير إلى استعراض استجابة وزارة التربية والتعليم في الأردن لكوفيد-19 بشكل سريع، والبناء على هذه الاستجابة لتطوير خارطة طريق من التدخلات المهمة على المدى القصير والمتوسط والطويل. طور هذا التصور لخارطة الطريق بناءً على الموارد التي تم تطويرها ومشاركتها عالمياً في ظل هذه الجائحة، إضافة إلى مجموعة المعارف المرتبطة بسياقات التعليم في حالات الطوارئ.

استجابة نظام التعليم الرسمي في الأردن لكوفيد-19

مع تنفيذ قرار حظر التجول والإغلاق الكامل في جميع أنحاء الأردن للحد من انتشار الفيروس، أُجبرت جميع **مدارس المملكة على الإغلاق** دون إعداد مسبق في 15 آذار/مارس 2020.

أطلقت وزارة التربية والتعليم **منصة درسك الإلكترونية** خلال بضعة أيام لمتابعة التعليم ولكن عن بُعد، وذلك في 22 آذار/مارس 2020. تقدم المنصة المحتوى التعليمي للطلاب من الصف الأول وحتى الصف الثاني عشر/التوجيهي من خلال تسجيلات الفيديو للمواد الأساسية من ضمنها اللغة العربية واللغة الإنجليزية والعلوم والرياضيات، بالإضافة إلى مواد التخصص للفروع المختلفة للطلاب والطالبات في صفوف الحادي عشر والثاني عشر. تم تطوير المنصة بشكل سريع، وذلك بالشراكة مع وزارة الاقتصاد الرقمي وريادة الأعمال وبتطوير تقني من شركة موضوع، حيث تقوم كل من **أبواب، وجو أكاديمي، وإدراك** بتطوير المحتوى التعليمي بشكل مجاني. يمكن الوصول إلى هذه المنصة بشكل مجاني ودون الحاجة للإنترنت من الساعة السادسة صباحاً وحتى الرابعة ظهراً. بعد ما يقارب شهر من إطلاق المنصة، أجريت اختبارات "تقييم من أجل التعلم" لجميع الطلاب والطالبات ابتداءً من الصف الرابع، ومع اقتراب موعد امتحان الثانوية العامة/التوجيهي أطلقت إمتحانات تجريبية لطلاب وطالبات التوجيهي بفروعه المختلفة.

أتى تطوير منصة درسك بسرعة قياسية بعد أن تبين أنّ نظام إدارة **التعلم الإلكتروني نورسبيس** والمطور سابقاً من قبل وزارة التربية والتعليم لن يفي بالغرض لعدم قدرته على استقبال عدد كبير من الطلاب والطالبات يومياً. إلا أنّ منصة نورسبيس توفر بالمبدأ الجانب التفاعلي المهم بين المعلم/ة والطلاب والطالبات، حيث يمكن للمعلم/ة من خلال هذه المنصة إرسال الواجبات للطلاب والطالبات والقيام بالاختبارات الإلكترونية وبناء صفوف افتراضية تسمح بالتواصل المباشر من خلال النص والفيديو باستخدام خاصية "مايكروسوفت تيمز" داخل المنصة.

بالتوازي مع إطلاق منصة درسك، أطلقت ثلاث قنوات تلفزيونية لبث المحتوى التعليمي ذاته، إحداها مخصصة لطلاب وطالبات التوجيهي، وذلك لتمكين وصول عدد أكبر من الطلاب والطالبات إلى المحتوى التعليمي.

إضافة الى ما سبق، أطلقت وزارة التربية والتعليم بالشراكة مع وزارة الاقتصاد الرقمي وريادة الأعمال وبتطوير تقني من شركة موضوع **منصة للمعلمين** تحتوي على 6 دورات مفتوحة عبر الإنترنت من منصة إدراك عن أدوات التعليم والتعلم عن بُعد، وتكنولوجيا التعليم، والتعلم المدمج، والصف المعكوس، والتعليم بثقة، والتدريس التأملي. هذا وأعادت الوزارة إطلاق **المكتبة الرقمية للمناهج** لتسمح لجميع المستخدمين/ات امكانية استعراض المناهج لجميع الصفوف رقمياً.

نرى اليوم أنّه من المهم تطوير خارطة طريق للاستجابة على المدى القصير، المتوسط، والطويل، والبناء على هذه الاستجابات المختلفة للوزارة، وتكوين خطة عملية شمولية واضحة للفترة القادمة.

خارطة طريق للاستجابة على المدى القصير

يلزم على المدى القصير اتباع نهج متسلسل ومتعدد الطرائق والجوانب للاستجابة. الاستجابات المتعددة والمتوازية هذه تتطلب المشاركة الفاعلة لعدد من أصحاب المصلحة في مجال التعليم، من الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

ماسلو قبل بلوم

من المهم الأخذ بعين الاعتبار أن الأهالي ومقدمي الرعاية والمعلمين/ات ومدراء ومديرات المدارس قلقون بشأن سلامتهم وحاجاتهم الفسيولوجية الأساسية في الوقت الذي يتكيفون فيه مع طرق جديدة لاستكمال عملية التعليم للطلاب والطالبات. بدأت الحكومة الأردنية والمنظمات غير الحكومية بتقديم الدعم المادي للمتضررين من الحظر. رغم ذلك أظهر **تقييم سريع** لتأثير كوفيد-19 على الأردن وخاصة على المجتمعات المعرضة للتهميش، أن أولئك المنخرطين/ات في العمالة غير المستقرة بشكل خاص قد لا يكونوا مؤهلين/ات للحصول على الدعم الحكومي. هذا وأدى التوفر المحدود للسلع والخدمات الأساسية، بما في ذلك الغذاء والدواء، إلى تعريض سبل العيش للأسر في جميع أنحاء المملكة للخطر، بحيث لا تملك الكثير من الأسر الأدوات اللازمة لدعم عملية التعليم والتعلم عن بُعد لأطفالهم/ن. في هذا السياق، قد يكون الوصول إلى التعليم هو أقل ما يقلق اللاجئين والمجتمعات المهمشة الأخرى في الوقت الراهن. يؤكد **تقييم سريع آخر** أن الوصول إلى الغذاء والرعاية الصحية والمساعدات النقدية أمر أساسي قبل تبني بعض المجتمعات للتدخلات التعليمية المختلفة أو أخذها بعين الاعتبار.

لذلك، من المهم أن تعمل وزارة التربية والتعليم عن كثب مع الوزارات والأجسام الأخرى ذات الصلة للتعرف على الطلاب والطالبات الأكثر عرضة للتهميش وأسرههم/ن، وتقديم الدعم اللازم لهم/ن من باب وضع هرم ماسلو للاحتياجات وخاصة الفسيولوجية وحاجات الأمان كأساس لا يمكن الانتقال من دونه الى هرم بلوم للأهداف التعليمية.

من المهم تطوير خارطة طريق للاستجابة على المدى القصير، المتوسط، والطويل، والبناء على هذه الاستجابات المختلفة للوزارة، وتكوين خطة عملية شمولية واضحة للفترة القادمة

زيادة قدرة وصول أكبر عدد من الطلاب والطالبات إلى المحتوى التعليمي

يجب أن يرافق قرار الاستمرار بالتعليم تقديم الدعم اللازم لجميع الطلاب والطالبات من أجل الانخراط بالعملية التعليمية، وخاصة الأكثر عرضة للتهميش وذوي الإعاقة واللاجئين/ات. أطلقت وزارة التربية والتعليم تدخلات لتوفير التعليم عن بُعد أثناء الجائحة، منها ما هو ذو تكنولوجيا منخفضة مثل القنوات التلفزيونية ومنها ما هو ذو تكنولوجيا عالية مثل منصة درسك عبر الإنترنت. قامت هذه التدخلات بمشاركة المحتوى التعليمي الذي يغطي المواد الأساسية لجميع الصفوف. ومع ذلك، من المهم التأكد أن التدخلات التعليمية الجديدة لا تؤدي إلى تفاقم حالة عدم المساواة التي كانت سائدة قبل الأزمة الحالية. أحد أهم التحديات الحالية للاستجابات القائمة هو أنه لا يزال الآلاف من الطلاب والطالبات اليوم غير قادرين على الوصول إلى هذا المحتوى التعليمي، إما بسبب عدم توفر الإنترنت بشكل دائم، أو عدم توفر الهواتف الذكية أو أجهزة الحاسوب، أو بسبب تحديات أخرى يواجهونها في المنزل. في هذه الحالة يجب فهم ومعالجة المعوقات التي تحول دون الاستفادة من هذه التدخلات، بالإضافة إلى طرح تدخلات جديدة، وذلك لضمان وصول أكبر عدد من الطلاب والطالبات إلى المحتوى التعليمي.

حتى ما قبل الجائحة في الوضع "الطبيعي"، لم يناسب نهج واحد في التعليم جميع الطلاب والطالبات. لذا لا يمكن توقع أن يناسب تدخل واحد لتوفير التعليم عن بُعد الجميع أثناء هذه الأزمة، خاصة إذا كانت هذه التدخلات تتطلب وصول دائم وجيد للكهرباء أو الإنترنت أو الأجهزة الإلكترونية. لتخطي بعض هذه المعوقات على سبيل المثال، يمكن لوزارة التربية والتعليم النظر في طرح تدخلات أخرى ذات تكنولوجيا منخفضة أو حتى بعض التدخلات التي لا تتطلب التكنولوجيا بتاتا، مثل توزيع الكتب المدرسية والمواد التعليمية المطبوعة خاصة في السياقات التي لا تسمح للمتعلمين/ات الوصول للحلول المعتمدة على التكنولوجيا والكهرباء.

يمكن أيضاً الاستفادة من الشراكات مع القطاع الخاص **والقطاع غير الربحي** لتحديد المعوقات التي تحول دون الوصول إلى التعليم عبر الإنترنت والاستجابة لها من خلال عدد من التدخلات. تحتاج هذه التدخلات إلى النظر في توفر البنية التحتية الرقمية مثل الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية وأجهزة الحاسوب بالإضافة إلى الاتصال بشبكة الإنترنت، خاصة في المناطق البعيدة والمهمشة. إضافة إلى ذلك، يعد توفير القرطاسية أمراً مهماً لتمكين عمليات التعليم والتعلم المختلفة. ولا يقل توفير المعلومات حول كيفية الوصول إلى المنصات المختلفة واستخدامها أهمية عن كل ما سبق، بما في ذلك كيفية تنزيل قنوات جديدة على التلفزيون، إلى جانب تقديم إرشادات أساسية لمحو الأمية الرقمية.

في جميع الأحوال، يعد التقييم المنتظم لإمكانية الوصول إلى المحتوى التعليمي عبر التدخلات المختلفة أمراً بالغ الأهمية، حيث بإمكان المدارس التواصل بشكل مباشر مع الأسر والطلاب والطالبات لتحديد الذين/اللواتي يحتاجون إلى دعم إضافي للوصول إلى المحتوى.

من المهم أثناء هذه العملية التأكد من أن الأفراد الأكثر عرضة للتهميش بما في ذلك الطلاب والطالبات اللاجئين/ات في المخيمات والمجتمعات المضيفة والطلاب والطالبات ذوي الإعاقة قادرون/ات على الوصول إلى منصات التعليم الرقمية. على سبيل المثال، يجب تحضير المحتوى ليكون ملائماً للذين/اللواتي يعانون من إعاقات بصرية أو سمعية. حتى هذه اللحظة المحتوى التعليمي لفرع واحد فقط من الصف الثاني عشر/التوجيهي متوفر بلغة الإشارة. علاوة على ذلك، من المهم فهم ومعالجة المعوقات التي يواجهها **اللاجئون/ات** داخل المخيمات مثل الوصول المحدود إلى الكهرباء والاتصال غير الثابت بالإنترنت. مع بداية الحظر، قامت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين **بتمديد ساعات وصول الكهرباء** في كل من مخيمي الزعتري والأزرق لضمان قدرة الطلاب والطالبات على متابعة التعليم. من المهم أن توضح وزارة التربية والتعليم في رسائلها الإعلامية كيف تستهدف عبر تدخلاتها الفئات المهمشة المختلفة بتنسيق فعال مع الجهات المختلفة.



تحديد أولويات المخرجات التعليمية والإعلان عنها بوضوح

قد تؤدي محاولة الوصول الى ذات المخرجات التعليمية كما كان مخططاً لها سابقاً للعام الدراسي الى نتائج عكسية. يجب أن يتم تعديل المخرجات التعليمية المتوقعة لتكون مناسبة لكل من سياق الجائحة بشكل العام وسياق الانتقال الى التعليم والتعلم عن بعد بشكل خاص. يوصى بشدة في هذه الحالة بأن تحدد وزارة التربية والتعليم المخرجات والنتائج التعليمية ذات الأولوية لكل مادة، وأن تعلن عنها بوضوح للطلاب والطالبات والأهالي ومقدمي الرعاية. إن محاولة الاستمرار في العملية التعليمية كالمعتاد أمر غير واقعي وقد يؤدي إلى إحباط لدى الطلاب والطالبات والأهالي. التركيز على أولويات محددة ومحتوى تعليمي أقل وتوفير وقت إضافي للتعليم يدعم الطلاب والطالبات على الانخراط في العملية التعليمية بشكل أكثر فائدة.

من الضروري أن تحافظ وزارة التربية والتعليم على آليات تواصل واضحة شفافة ومتسقة حول المخرجات التعليمية المتوقعة والتطورات المختلفة أثناء الجائحة وما بعدها. على هذا التواصل الشفاف أن يكون مع جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك الجهات الأخرى العاملة في المجال، والمدارس والمعلمين/ات، والطلاب والطالبات والأهالي ومقدمي الرعاية. يمكن أن يساعد التواصل الدائم حول السيناريوهات المحتملة وربما استشارة الطلاب والطالبات والأهالي في بعض القرارات في تقليل من القلق لديهم أثناء هذه الفترة.

الانتقال من التعلم السلبي إلى التعلم النشط

أحد تحديات الاستجابات الحالية للتعليم عن بُعد هي أنها خالية من التفاعل وتضع الطالب/ة في خانة المستهلك السلبي. إلا أن التعلم غير المتزامن عبر الإنترنت - كما هو الحال على منصة درسك - غير محكوم أو مرتبط بطبيعته بالتعلم السلبي. حيث يمكن إدخال خطوات بسيطة تدريجياً في كل درس كما هو في الوضع الحالي لتمكين المزيد من التفاعل والانتقال نحو التعلم النشط. يمكن مثلاً البدء من خلال توفير محتوى بأشكال متنوعة - محتوى نصي، سمعي، وبصري (صورة وفيديو) - بدلاً من الاعتماد على الفيديو فقط. إضافة الى ذلك، من الأفضل تقسيم محتوى الفيديو إلى مقاطع قصيرة متعددة مدتها 15-20 دقيقة بدل من مقطع واحد طويل لكل درس. علاوة على ذلك، إن إضافة ملخص للنقاط الرئيسية وتمارين من أجل تقييم مدى تعلم الطلاب والطالبات وبعض الأسئلة التأملية بعد كل درس سيجعل التعلم عن بُعد أكثر جودة وإثارة. يسهل إضافة جميع هذه المقترحات إلى النظام الحالي على المنصة. في ذات السياق، يفضل أيضاً تطوير منصة نورسبيس لتخدم أعداد أكبر من الطلاب والطالبات وليكون استخدامها أكثر سهولة، وذلك لتمكينهم/ن من التفاعل مع المحتوى التعليمي ومع بعضهم البعض ومع المعلم/ة، عبر مشاركة التعليقات وطرح الأسئلة وحتى المشاركة في إنتاج محتوى جديد. يعتبر البحث وتطوير الطلاب والطالبات للمحتوى أداة تعليمية مهمة يمكنها زيادة إشراكهم/ن في تعلمهم/ن، وينبغي أخذها بعين الاعتبار في التدخلات على المدى المتوسط والطويل.

إعادة النظر في فلسفة وآليات التقييم

قامت دول حول العالم بتأجيل أو إلغاء الاختبارات بسبب صعوبة إجرائها عبر الإنترنت بشكل عادل. بالرغم من ذلك، يمكن أن تكون عمليات التقييم المنتظمة بأشكال مختلفة سواء من خلال تقييمات تكوينية أو تحصيلية مفيدة للطلاب والطالبات لتتبع تعلمهم/ن ومفيدة للمعلمين/ات لمساعدتهم/ن في تحديد الفجوات في التعليم من أجل تطوير مواد أو أنشطة لسد هذه الفجوات. يمكن للتقييم التكويني والتغذية الراجعة البناءة من المعلمين/ات أن تعزز فلسفة التعلم من أجل الحياة لدى الطلاب والطالبات بدلاً من التعلم لمجرد اجتياز الامتحانات.

ويمكن أن يكون الانتقال إلى التعليم والتعلم عبر الإنترنت فرصة لتطوير أنواع جديدة من الواجبات والتقييمات في منظومة التعليم، مثل العمل على مشاريع وتوثيق مراحل وتجارب التعلم عبر سجلات ودفاتر تعلم، مما يساعد الطلاب والطالبات على التطور نحو التحفيز والتوجيه الذاتي للتعلم الدائم والمستمر.

توسيع نطاق القدرة على الوصول إلى المحتوى، وتطوير المحتوى المرتبط بالسياق

من المهم الاستفادة من الفرص التي يوفرها التعليم عبر الإنترنت، لا سيما تلك غير الممكنة في البيئات التعليمية المعتادة. بالإمكان مثلاً - وربما هو الخيار الأفضل - إتاحة المحتوى التعليمي على منصة دروسك لفترات أطول بحيث يتمكن الطلاب والطالبات من الاطلاع عليها في الوقت الذي يناسبهم، إضافة إلى القدرة على الرجوع إليها وتكرار مشاهدة المحتوى عند الحاجة لتعزيز التعلم. في الوقت الحالي يتوفر المحتوى التعليمي لمدة أسبوع واحد فقط.

من جهة أخرى، يمكن أن يعالج التطور السريع لمنصات التعلم والمحتوى عبر الإنترنت قيود المناهج الدراسية الحالية. على سبيل المثال يمكن تطوير محتوى إضافي مرتبط بسياق كوفيد-19 وبالتجربة التي يمر بها الطلاب والطالبات وأهلهم، مثل الصحة البدنية والنفسية والعقلية، كيفية التعامل مع حالات الطوارئ، النظافة الشخصية، أو التربية الإعلامية والمعلوماتية. وقد توفر هذه المواضيع حافزاً للتعلم ومحتوى مهم وداعم للطلاب والطالبات أثناء الأزمة. يمكن تطوير هذا المحتوى من مواد متاحة عالمياً يمكن تكييفها لتناسب السياقات والفئات العمرية والخلفيات المختلفة.

توفير دعم إضافي للأهالي ومقدمي الرعاية

أصبح للأهالي ومقدمي الرعاية أدوار جديدة كميسرين/ات للتعليم والتعلم مع انتقال التعليم من المدرسة إلى المنصات المختلفة وعبر الإنترنت في المساحات الخاصة، إلى جانب دعم الصحة النفسية والعاطفية لأطفالهم/ن طوال هذه الأزمة. وتشكل هذه الأدوار الجديدة تحدياً للأهالي ومقدمي الرعاية، إذ عليهم مواصلة العمل (سواء عن بُعد أو شخصياً كعاملين/ات أساسيين/ات أثناء الجائحة) وأداء واجبات متعددة مثل رعاية الأطفال ودعم تعلمهم والقيام بالمهام المنزلية والعائلية الأخرى. ويتعذر على بعض الأهالي دعم تعلم أطفالهم/ن بسبب المستوى التعليمي الخاص بهم/ن أو بسبب عدم قدرتهم/ن على دعم أكثر من طفل/ة في مستويات صافية مختلفة.

من المقترح أن تقوم وزارة التربية والتعليم بالعمل جنباً إلى جنب مع الوزارات والمنظمات وأصحاب/صاحبات المصلحة المعنيين/ات من أجل تطوير أو جمع نصائح وإرشادات بسيطة للأهالي ومقدمي الرعاية حول كيفية الاعتناء بصحتهم/ن النفسية والعقلية وصحة أطفالهم/ن، خاصة خلال دعمهم/ن لتعلمهم/ن.

نشرت العديد من المنظمات **نصائح وإرشادات** في هذا المجال تقترح على الأهل تطوير روتين يومي جديد وتوفير مساحة للأطفال لمناقشة ما يشعرون به، إضافة إلى القيام بأنشطة متنوعة كشكل من أشكال الراحة والترفيه. توصي **يونيسيف** بأن يعتني البالغون بصحتهم/ن العقلية وأن يقوموا بمراعاة سلوكياتهم/ن، حيث يمكن أن يؤثر ذلك سلباً على أطفالهم/ن. هذا ويمكن للأهالي الاستفادة من موارد عدة لدعم **تعلم أطفالهم عن بُعد**، حيث بإمكان الوزارة ترجمة بعض هذه **الموارد المختلفة** وتوفيرها للجميع.

توفير دعم إضافي للمعلمين/ات ومدراء/مديرات المدارس

قامت وزارة التربية والتعليم بتطوير منصة للمعلمين/ات تحوي دورات مفتوحة عبر الإنترنت تهدف إلى تطوير مهارات التعليم عبر الإنترنت ومهارات الأساليب التربوية ذات الصلة. لدعم هذه المبادرة الإيجابية هناك حاجة لعدة تدخلات أخرى ضرورية. حيث يحتاج المعلمون/ات ومدراء/مديرات المدارس كطلاب والطالبات لامتلاك الأجهزة المناسبة والوصول إلى الإنترنت من أجل استخدام منصات التعليم المختلفة والتفاعل معها. ويحتاج المعلمون/ات أيضاً إلى نصائح وإرشادات مماثلة لإرشادات الأهالي المذكورة سابقاً، وذلك لدعم أنفسهم/ن والطلاب والطالبات خلال هذه الأزمة، خاصة وأن العديد من المعلمين/ات هم أيضاً من الأهالي ومقدمي الرعاية. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري انخراط المعلمين/ات ومدراء/مديرات المدارس بالتخطيط للاستجابة لحاجات التعليم على المدى المتوسط والطويل، مما يتضمن التشاور معهم/ن وإعدادهم/ن للخطوات التالية للعودة إلى "الوضع الطبيعي الجديد".

خارطة طريق للاستجابة على المدى المتوسط

من غير الواضح حتى الآن الى متى سيستمر الوضع القائم حالياً، لذا قد يكون التحضير للاستجابة على المدى المتوسط مع استمرار الأزمة في أنحاء مختلفة من العالم يعني اتخاذ خطوات نحو مناطق مجهولة إلى حد كبير.

في هذه الأثناء، يمكن للخبراء/الخبيرات والحكومات والمنظمات غير الحكومية اللجوء إلى الدروس المستفادة من الاستجابة لتفشي فيروس إيبولا في غرب أفريقيا، إضافة إلى الدروس المستفادة من استجابات التعليم في حالات الطوارئ، وذلك لتوجيه استعدادهم للمرحلة القادمة والحرية في مكافحة تفشي الوباء وأثناء محاولتهم/ن استئناف الحياة الطبيعية. على المدى المتوسط، لن تصارع الحكومات الوباء فحسب ولكن أيضاً تداعياته المختلفة من أزمات اقتصادية وبطالة واسعة النطاق.

إلى جانب كل ذلك، تطرح الفترة المتوسطة القادمة تحديات جديدة مرتبطة بتوفير التعليم وتقديم الدعم اللازم للطلاب والطالبات. إنَّ الدعم النفسي والاجتماعي، وحماية الأطفال، وتقديم المعونات المالية للأسر ليست سوى بعض الخدمات والتدخلات الضرورية لمواجهة التحديات الناتجة عن الأزمة. بالتالي هناك حاجة واضحة للشراكة والتنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة والمنظمات والشركات، وذلك لضمان نجاح التدخلات المختلفة المطلوبة خلال المدى المتوسط.

الاستعداد للعودة إلى المدارس في "الوضع الطبيعي الجديد" ما بعد كوفيد-19

على الرغم من أهمية دعم التدخلات والاستجابات الحالية والمستمرة لاستكمال التعليم والتعلم، من المهم في الوقت عينه تهيئة المعلمين/ات ومدرءاء/مديرات المدارس، وأبنية المدارس، إضافة إلى الطلاب والطالبات وأهاليهم/ن ومقدمي الرعاية للعودة إلى المدارس في "الوضع الطبيعي الجديد". على سبيل المثال أثناء امتحانات الثانوية العامة/التوجيهي القادمة التي ستقام بشكلها المعتاد في القاعات المدرسية.

يتوجب بداية تطوير سياسات وبروتوكولات واضحة من أجل العودة إلى المدارس، والتأكد من إيصالها لجميع أصحاب/صاحبات الشأن بشكل واضح لضمان نجاحها. على هذه السياسات والبروتوكولات أن تشمل آليات الوقاية من العدوى، وضمان البيئات الآمنة داخل المدارس، وتوفير مرافق صحية ومواد نظافة مناسبة للحد من انتشار الفيروس. طورت بعض الجهات مجموعة من المبادئ التوجيهية للمدارس (بما في ذلك **الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ ويونيسيف**) والتي تقترح إلغاء الاصطفاف الصباحي وأي تجمعات كبيرة أخرى، **جدولة حضور الطلاب والطالبات إلى المدرسة** في مجموعات بدل من الحضور في ذات الوقت، تقليل أحجام الصفوف الدراسية، وخلق مساحات أكبر بين مقاعد الطلاب والطالبات لضمان عدم الاكتظاظ. وتتماشى جميع هذه المبادئ التوجيهية مع التوصيات الحالية لمواصلة "التباعد المكاني".

ومن المهم وضع بروتوكولات في حال تم تشخيص أحد الطلبة والطالبات أو المعلمين/ات أو أحد أفراد أسرهم/ن المباشرين. وتتطلب هذه البروتوكولات مستوى عالٍ من العناية والتبليغ والتعاون بين المدارس ومديريات التعليم ووزارة الصحة. وتبقى النصائح والإرشادات المستمرة للأهالي ومقدمي الرعاية ضرورية لضمان قدرة الطلاب والطالبات على العودة إلى المدارس بأمان.



التحضير للبرامج العلاجية والاستدراكية

حتى مع الجهود الهائلة لضمان الوصول إلى المحتوى التعليمي لجميع الطلاب والطالبات من خلال قناة ومنصة درسك، إلا أنه من المتوقع أن يبقى العديد من منهم/ن غير قادرين/ات على متابعة تعليمهم/ن. قد يكون الطلاب والطالبات المعرضين للتهميش عموماً هم الأكثر عرضة لهذا الخطر، بما في ذلك الإناث والطلاب والطالبات من ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة واللاجئين/ات. لذلك، سيحتاج عدد كبير من الطلاب والطالبات إلى برامج علاجية واستدراكية أثناء فترة العطلة الصيفية.

ستكون البرامج العلاجية والاستدراكية مهمة بشكل خاص للذين/اللواتي لم ينجحوا بالمشاركة الفاعلة ومتابعة المحتوى التعليمي عن بُعد بشكله الحالي، مع الأخذ في الاعتبار أن التعليم عن بُعد قد لا يناسب جميع الطلاب والطالبات أساساً. وتكمن أهمية هذه البرامج بأن المحتوى التعليمي المتوفر حالياً لا يغطي جميع المواد الدراسية ولا يحل محل التجربة التعليمية الكاملة التي تحصل في المدارس وجهاً لوجه. في حين أنه من المهم الاعتراف بأهمية التعليم والتعلم عن بُعد ك تدخل للتعليم خلال الأزمة، إلا أن هناك مهارات وقيم تنموية مختلفة، مثل المهارات الاجتماعية، والتي يمكن أن يكون تطويرها لدى الطلاب والطالبات من خلال وسيط الإنترنت أمراً صعباً.

معالجة قضية المتسربين/ات من التعليم

إنّ الانتقال إلى التعليم عن بُعد همّش بعض الفئات من الطلاب والطالبات والذين/اللواتي قد يكونوا الآن معرضين لخطر التسرب من التعليم لأسباب عدة قد تتعلق بعدم القدرة على الوصول إلى المحتوى أو بسبب الأمية الرقمية. إضافة إلى ذلك، قد يقوم بعض الطلاب والطالبات باختيار ترك التعليم في أعقاب الأزمة من أجل البحث عن عمل لإعالة أسرهم/ن. تشير **الأبحاث** إلى أنّ ارتفاع نسب عمالة الأطفال ترتبط غالباً بالصدمات الاقتصادية مثل البطالة على مستوى الأسرة. في الوقت الذي تكافح فيه الأسر في جميع أنحاء البلاد لتغطية نفقاتها طوال هذه الأزمة الاقتصادية غير المسبوقة، إنّ معالجة خطر ازدياد عمالة الأطفال وتسربهم/ن من المدارس أمر ضروري.

من الضروري تقديم الدعم للطلاب الذين بالأساس هم أكثر عرضة لخطر التسرب من التعليم. لمعالجة قضية التسرب، هناك حاجة إلى مشاركة المعلمين/ات وغيرهم/ن من أعضاء الهيئة التدريسية للعمل بشكل وثيق مع المجتمعات المحلية لتحديد الطلاب والطالبات الأكثر عرضة لخطر التسرب مثل أولئك الذين/اللواتي لديهم/ن سبق وأن تعثر حضورهم/ن إلى المدرسة أو ذوي الأداء المنخفض. بعد تحديد هؤلاء الطلاب والطالبات يجب تطوير **مقاربات أكثر شمولاً** للتعليم عن بُعد. إضافة إلى ذلك، بإمكان وزارة التربية والتعليم التعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى في مجال التعليم لتنفيذ حملة وطنية للعودة إلى المدارس في أغسطس/آب استعداداً للعام الدراسي الجديد. تطلق وزارة التربية والتعليم **منذ عام 2013** وبشكل سنوي **حملات عودة إلى المدارس** بالتعاون مع جهات مختلفة مثل يونيسف ومؤسسة إنقاذ الطفل. تستهدف هذه الحملات بشكل خاص الطلاب والطالبات المعرضين/ات لخطر التسرب، والطلاب والطالبات المتسربين/ات، واللاجئين/ات السوريين/ات. إنّ إطلاق حملات مشابهة قبل بداية العام المقبل أمر مهم لتذكير الطلاب والطالبات والأهالي ومقدمي الرعاية بأهمية وفوائد العودة إلى المدرسة وإعادة إشراكهم/ن في العملية التعليمية بعد فترة من الانقطاع.

بعد التعلم من تجربة تفشي فيروس إيبولا، توصي **يونييسكو** بتوفير خدمات أساسية في المدارس بعد الأزمة، مثل تقديم وجبات الطعام المجانية والدعم النفسي والاجتماعي. يمكن أن تشجع هذه الخدمات الطلاب والطالبات المعرضين للتهميش على العودة إلى المدارس. في هذه الأثناء، ستكون البرامج العلاجية والاستدراكية التي سلطنا الضوء عليها سابقاً جسراً أساسياً للطلاب والطالبات للعودة في نهاية المطاف إلى التعليم الرسمي، خاصة للذين لم يتمكنوا من المشاركة في التعليم عن بُعد أثناء الجائحة.



السلامة على الإنترنت

يقضي الطلاب والطالبات اليوم وقتاً أطول على الإنترنت أكثر من أي وقت مضى، وبالتالي فإنهم **معرضون/ات بشكل متزايد لخطر التنمر والمضايقة والاستغلال** عبر الإنترنت، إضافة إلى خطر سرقة البيانات. ندعو وزارة التربية والتعليم للعمل على ضمان سلامة الطلاب والطالبات والمعلمين/ات والتأكد من تطبيق الممارسات الآمنة على الإنترنت. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إطلاق حملات توعية حول السلامة والأمان على الإنترنت لرفع مستوى الوعي تجاه الممارسات الصحية والإيجابية والتوعية حول المخاطر المرتبطة بالعالم الافتراضي.

طلب بعض مجالس إدارة مدارس ومديريات تربية حول العالم من **الأهالي ومقدمي الرعاية** تعليم أطفالهم/ن كيفية الحفاظ على أمنهم/ن في البيئات الافتراضية. قامت يونيسيف **بإقتراح نصائح للأهالي ومقدمي الرعاية** بداية بتطبيق إعدادات تقنية لحماية الأطفال، والعمل معهم لخلق سلوكيات سليمة وآمنة على الإنترنت، وقضاء الوقت مع الأطفال على الإنترنت والحفاظ على سلامتهم من خلال التواصل المفتوح. وتوصي بعض الجهات باستخدام **أدوات رقابة الأهل** على أجهزة الحاسوب والهاتف الذكي، مثل تفعيل خاصية البحث الآمن على المتصفح للتأكد من عدم تعرض الطلاب والطالبات لأي محتوى حساس أو محتوى للبالغين. هذا وعلى وزارة التربية والتعليم التأكد من أن منصات التعليم المختلفة التي يتم تطويرها تفرض معايير عالية من تدابير الأمن في الفضاء الافتراضي من أجل حماية سلامة المستخدمين/ات وبياناتهم/ن.

خارطة طريق للاستجابة على المدى الطويل

تقترح الكاتبة والناشطة الاجتماعية **نعومي كلاين** أن أوقات الأزمات والصدمات مثل تلك التي نمر بها حالياً يتم استغلالها عادة لتمرير سياسات نيوليبرالية دون مواجهة أي مقاومة تذكر. إلا أنه يمكن أيضاً استغلال أوقات الصدمات هذه في الاتجاه المعاكس **لإحداث تغيير** نحو أنظمة تعليمية أكثر إنصافاً وشمولية وتعاطف.

يجب أن تتمحور الخطة للمدى الطويل حول الاستفادة من الزخم الحالي حول التعليم والاستجابات المختلفة من أجل: 1. الحفاظ على وتطوير المزيد من الثقة والشراكات بين القطاعات العام والخاص وغير الربحي والمجتمعات المختلفة خاصة المهمشة منها في اتخاذ القرارات وتطوير الأهداف والخطط المشتركة بشكل جمعي، وفي توفير الموارد والقدرات المختلفة لدعم تحقيق هذه الأهداف والخطط المشتركة؛ 2. إضافة عناصر التعليم المدمج - والتي تستخدم مزيج من التعليم وجهاً لوجه والتعليم عبر الإنترنت - في النظام التعليمي، والأهم من ذلك؛ 3. العمل بشكل أسرع وأكثر شفافية على تنفيذ استراتيجيات التعليم الوطنية المختلفة (مثل **الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم 2018-2022**، **والاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية 2016-2025**، وغيرها) وذلك لتحقيق الأهداف المطورة مسبقاً والمتمثلة بتوفير الوصول إلى تعليم نوعي لجميع للمتعلمين/ات بدءاً من مرحلة تعليم الطفولة المبكرة وصولاً إلى التعليم والتدريب التقني والمهني والتعليم العالي.

إنّ بداية التخطيط اليوم ضرورية من أجل القيام بكل هذا العمل على المدى الطويل، إضافة لضمان الاستثمار المناسب في العنصر الرئيسي في العملية التعليمية: المعلم/ة. لقد غيرت هذه الأزمة ما يعنيه أن يكون المرء معلماً/معلمة. لم يقدم المعلمون/ات المحتوى فحسب خلال هذه الفترة، بل كانوا أيضاً وسطاء مهمين/ات بين الطلاب والطالبات والأهالي والمدارس ووزارة التربية والتعليم. قدموا الدعم النفسي والاجتماعي، خططوا للدروس، وعملوا على إنشاء أشكال جديدة من المحتوى المرئي عبر الإنترنت مستخدمين/ات مواقع التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وواتساب لمشاركة المحتوى مع الطلاب والطالبات. قام المعلمون/ات بالتأقلم والانتقال سريعاً من التعليم المباشر في الغرفة الصفية إلى التعليم عن بُعد، إضافة إلى التكيف مع المنصات الجديدة لتقديم المحتوى والمشاركة في تطويرهم/ن المهني الخاص.

لفتت الأزمة انتباهنا إلى احتياجات القوى العاملة في التعليم، وخاصة الحاجة إلى المزيد من التدريب والتطوير المهني ودعم المعلمين/ات. أعلنت أكاديمية الملكة رانيا لتدريب المعلمين عام 2019 عن **خطتها** للتوسع في تقديم برنامج دبلوم قبل الخدمة عبر عدد من الجامعات الحكومية الأردنية، وذلك لإعداد وتأهيل المعلمين/ات قبل انخراطهم/ن في النظام التعليمي. مع ذلك، فقد أظهرت هذه الأزمة الحاجة إلى منصات وموارد وأساليب تربوية جديدة لا يتمكن منها المعلمون/ات حالياً. تشير **التوقعات** الحالية إلى أنّ التعليم المدمج سيستمر في النمو ليس فقط لزيادة الجاهزية لأزمات مستقبلية ولكن أيضاً **لدعم التعليم المعكوس** أو استراتيجيات أخرى في التعليم مع مرور الوقت. هذا يعني أنه يجب تمكين المعلمين/ات من مهارات تيسير التعليم في كل من البيئات المباشرة وعبر الإنترنت.

كإجراء سريع أنشأت الحكومة منصة رقمية وشجعت المعلمين/ات على المشاركة في دورات مفتوحة عبر الإنترنت من أجل التطوير المهني في التعليم عبر الإنترنت. في حال أثبتت هذه المبادرة نجاحها، قد يتيح ذلك المجال لإضافة الدورات المفتوحة عبر الإنترنت إلى الأدوات المستخدمة حالياً في التأهيل ما قبل الخدمة والتطوير المهني المستمر للمعلمين/ات، مما سيجعل من تدريب المعلمين تجربة مدمجة بحد ذاتها.

الهدف على المدى الطويل هو بناء منظومة من المعلمين/ات المتمكنين/ات من المهارات اللازمة لتقديم تعليم نوعي في جميع الأوقات ومنها أثناء الأزمات، والقادرين/ات على الانخراط بفاعلية في شراكات مع جهات متنوعة لتنفيذ استراتيجيات التعليم الوطنية.

على صعيد آخر، تشكل جائحة كوفيد-19 خطراً على تمويل التعليم. لذا علينا التأكيد على أهمية زيادة الاستثمار في التعليم لتمكين العمل على التدخلات والاستجابات العديدة المذكورة أعلاه، بما في ذلك العمل على تطوير البنية التحتية اللازمة والأساسية للتعليم المدمج مستقبلاً. لا يمكن أن يتحول النظام التعليمي إلى نظام أقوى وأكثر عدالة وشمولية ومرونة دون التزام عدة جهات بدءاً من الحكومة وانتهاء بالجهات الداعمة المختلفة محلية كانت أو دولية بزيادة دعم ميزانية التعليم.

في الخلاصة، لدينا الآن فرصة ذهبية للعمل على توسيع الخيال الجمعي حول أهداف وطرائق التعليم والتعلم. تجربنا أوقات الأزمات على التكيف ولكنها تتيح لنا أيضاً فرصة مهمة لإعادة البناء. علينا أن نغتني هذه الفرصة لتوسيع مجتمع التعليم، لاستعادة دور الأهل والأسرة كميسري/ات للتعلم، لتحفيز جميع الطلاب/ات على أن يكونوا متعلمين/ات مستقلين/ات ومواطنين/ات فاعلين/ات، ولإعادة تعريف دور وقيمة المعلم/ة في العملية التعليمية. علينا أن نغتني الفرصة للتفكير في ما نريد الاحتفاظ به من منظومتنا التعليمية، وما نريد الابتعاد عنه وتركه خلفنا، وما نود المضي قدماً نحوه. إنها فرصة لإعادة البناء بشكل أفضل والاستعداد لأي أزمة مستقبلية.



الكاتبان

دينا بطشون، باحثة وممارسة في مجالات التعليم والهجرة القسرية والشباب
حاصلة على ماجستير في التعليم والتنمية الدولية من معهد التعليم في كلية لندن الجامعية
Institute of Education - University College London

ياسمين شاهزاده، باحثة وطالبة دراسات عليا في جامعة ماكجيل في كيبك في كندا
تركز اهتماماتها البحثية على التعليم، والنوع الاجتماعي، والتنمية، ودراسات الشرق الأوسط.

دينا وياسمين باحثتان في مشروع **من التعليم إلى العمل: مسارات الشباب في الأردن
ولبنان في سياق أزمات اللجوء** في مركز الدراسات اللبنانية في الجامعة اللبنانية الأميركية

شكراً لكل من الدكتورة وفاء الخضراء والدكتورة مي أبو مغلي على مراجعتهما
للتقرير.

16 OBSERVATIONS

تم نشر أجزاء من خارطة طريق الاستجابة على المدى القصير من هذا التقرير في مقال في 5
أيار/مايو 2020 مع مركز التعليم والتنمية الدولية في معهد التعليم في كلية لندن الجامعية.

*Education in the Time of COVID-19 in Jordan: Reflecting on Priority Short Term
Responses* - Center for Education and International Development - Institute of
Education - University College London